الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الاستقرار الاجتماعي لدول شمال إفريقيا

The economic and social repercussions of the coronavirus pandemic on North Africa's social stability

د/ بورياح سلمة[1*]

[1]جامعة امحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

s.bouriah@univ-boumerdes.dz

د/ قصدالي فلة [2]

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

Kf.scipo@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/12/22 تاريخ القبول: 2023/01/23 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص:

أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) منذ ظهوره وإعلانه جائحة من منظمة الصحة العالمية مارس 2020، على مختلف دول العالم خصوصا الجانب الاقتصادي والاجتماعي كما اضطر الدول إلى تغيير خططها وبرامجها وسياساتها العامة للتكيف مع الوضع. وعليه تعالج الدراسة الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد19) على الاستقرار الاجتماعي لدول شمال إفريقيا، والتدابير المنتهجة من قبل الدول لمعالجة انعكاسات الجائحة، كما تهدف الدراسة إلى البحث في سبل بناء سياسات قوية للنهوض باقتصاديات دول شمال إفريقيا ومتكيفية مع الأزمات ومحققة للاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا؛ الانعكاسات، الاقتصادية، الاجتماعية، الاستقرار، شمال إفريقيا.*

***Abstract** :*

The impact of the emerging corona virus (Covid 19) since its emergence and its declaration as a pandemic by the World Health Organization in March 2020, It affected the various countries of the world, especially the economic and social aspects, and countries were forced to change their plans, programs and general policies to adapt to the situation. The study deals with the economic and social effects of the Corona pandemic (Covid 19) on the social stability of North African countries, and the measures taken by countries to address the repercussions of the pandemic. The study also aims to explore ways to build strong policies to advance the economies of North African countries, adapt to crises, and achieve social stability.

***key words:** pandemic; corona; Implications, economic, social, stability, North Africa.*

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

منذ ظهور فيروس كوفيد 19 في الصين أواخر سنة 2019 وانتشاره في العالم وإعلانه جائحة من طرف منظمة الصحة العالمية مارس 2020، عرفت الدول تغيرا كبيرا في سياساتها العامة وخططها وبرامجها، كما أنها سطرت برامج وخطط وسياسات جديدة للتعامل مع الجائحة. وبالرغم من صنع اللقاحات وتسويقها وبداية انحصار الجائحة عالميا، فالثابت أن الجائحة قد زادت من حالة عدم اليقين لبيئة معرضة بشكل متزايد لظهور تهديدات جديدة للبشرية، هذا الانتشار السريع للتهديد وحالة الخوف المتزايدة تزامن مع انتشار كبير لمختلف الأزمات الاقتصادية الناتجة عن التحولات في الاقتصاد الدولي والأسواق العالمية، أثر بدوره على الاستقرار الاجتماعي لمختلف دول العالم بما فيها دول شمال إفريقيا.

ولقد أسفرت الجائحة عن آثار عديدة، على الصعيد الاقتصادي أبرزها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع التدفقات التجارية، وانكماش تدفقات الاستثمار العالمي، وعلى الصعيد الاجتماعي ارتفعت مستويات البطالة والفقر، وتأثرت الفئات الاجتماعية الضعيفة في المجتمع من فقراء وكبار السن والنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذو الإعاقة. واللاجئون والمهاجرون ...الخ. كذلك أثرت الجائحة على العلاقات والسلوكيات الاجتماعية مثل التماسك الأسري والتفاعلات بين العائلة والأصدقاء، حيث عاد الفرد ليعيد النظر في علاقته مع الآخر داخل المجتمع الواحد، خاصة أن الآخر أصبح يمثل تهديدا حتى لو كان يعيش معك في بيت واحد، تعززت هذه المخاوف بتجدد الاهتزازات الاقتصادية أهمها ارتفاع الأسعار وندرة بعض المواد الغذائية، وتغير أولويات الفرد مثلا اعتبار الأدوية واللقاحات والمعقمات والكمامات ضمن الاحتياجات اليومية للإنسان.

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية : **كيف انعكست جائحة كورونا "كوفيد19" اقتصاديا واجتماعيا على مجتمعات ودول شمال إفريقيا ؟ وما هي سبل بناء سياسات اقتصادية واجتماعية قوية ومتكيفية مع التغيرات ومحققة للاستقرار الاجتماعي؟**

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد19) على مجتمعات ودول شمال إفريقيا وتسعى إلى البحث في بناء سياسات قوية ومتكيفة مع التغيرات والأزمات.

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي من أجل إبراز تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد19) أولا على ثم تحليل مختلف التدابير التي اتبعتها الدول للتخفيف من آثر الجائحة.

سنعالج الإشكالية وفق العناصر التالية:

1 . الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على مجتمعات دول شمال إفريقيا.

2 . الآليات المنتهجة في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في دول شمال إفريقيا.

3 . تحديات بناء سياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في دول شمال إفريقيا.

2 . الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على دول شمال إفريقيا.

قبل وصول جائحة كورونا إلى دول شمال إفريقيا كانت هذه الأخيرة تواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتي تفاقمت مع تفشي الجائحة. فالمنطقة سجلت نموا ضعفيا في العقدين الماضيين أي منذ سنة 2000، حيث تراجع النمو السنوي لدى الفرد في المنطقة مستقرا عند مستوى 6% عام 2012 ثم هبط لقرابة 2% عام 2019 حسب إحصائيات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (الخوري، 2020، ص18) كما عرفت أسعار النفط تراجعا كبيرا سنوات 2014-2016، اضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في المنطقة بحوالي 6.2 % سنة 2015، بسبب ضعف أدوار البنوك المركزية وارتفاع أسعار الفائدة ما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (الخوري، 2020، ص25) كذلك تضاعف معدل الفقر المدقع، اضافة إلى ضعف الأمن الغذائي الآخذ في التصاعد سنويا . وكذا العديد من العوامل الأخرى منها صعوبة مناخ الأعمال وقلة الوظائف الجديدة وارتفاع معدلات البطالة سيما لدى الشباب.

وعلى الصعيد السياسي سبقت جائحة كورونا العديد من الأزمات السياسية في منطقة شمال إفريقيا من الانتفاضات أو الثورات العربية سنتي 2010- 2011 في كل من تونس ومصر وكذا ليبيا واحتجاجات في الجزائر والمغرب، كما عرفت الجزائر احتجاجات سنة 2019.

لكن جائحة كورونا تختلف عن باقي الأزمات بسبب اتساع نطاق تأثيرها وتداعياتها على توزيع الدخل بين بلدان واقتصادات متوسطة وضعيفة الدخل، وبلدان تعتمد على الصادرات النفطية، ودول تعاني من الضعف بسبب العنف والصراعات. وتشير التقديرات إلى انخفاض ناتج المنطقة بأكثر من 5 %سنة2020. (هوغيفين، أسيفيدو ، 2021، ص1) ما تسبب في آثار اقتصادية كبيرة على دول شمال إفريقيا.

2-1- التداعيات الاقتصادية: خلفت جائحة كورونا آثارا اقتصادية كبيرة على دول شمال إفريقيا بسبب ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول على النحو التالي:

2-1-1- تراجع أسعار النفط؛ حيث ساعدت الجائحة على استمرار انخفاض أسعار النفط حيث كان سعر البرميل في ديسمبر 2019 يقدر ب 66.48 دولار وبلغ سعره منتصف شهر مارس 2020 حوالي 35.71 دولار (فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، 2020، ص2) بسبب توقف إمدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول إنتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا إلى جانب إلتزام الدول العربية بشكل عام باتفاق "أوبك+" لتعديل كميات الانتاج لضمان توازن السوق. (طلحة، 2020، ص28) ما سبب خسائر للدول المصدرة في شمال إفريقيا خصوصا الجزائر وليبيا.

2-1-2-تراجع الإيرادات المالية وزيادة إجمالي الدين العام لدول شمال إفريقيا: بسبب الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك المحددة ما أثر على الإيرادات الحكومية، ما تسبب في ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. مثلا مصر حوالي 84 % وتونس 40% والجزائر 85% والمغرب 160 % لسنتي 2019-2020 (كوفيد 19 والمنطقة العربية، 2020، ص ص، 8،9) وكانت أكبر الخسائر في قطاعات الفنادق، المطاعم، التصنيع، التجارة بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية، النقل.

ويعتبر قطاع السياحة والنقل أكثر القطاعات تضررا من الجائحة بنسبة 80%، حيث تأثرت دول شمال إفريقيا خصوصا بعد القيود التي فرضت على حركة السياحة والسفر بين الدول ما تسبب في إلغاء الرحلات السياحية وتوقف الخدمات السياحية، الأمر الذي أثر على الحكومات خصوصا تلك التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للميزانيات العامة وكذلك موازين المدفوعات وكمورد أساسي للدخل ولخلق فرص العمل ولمساهمته في الناتج المحلي الخام حيث يساهم في مصر بنسبة 15 %وفي تونس 12 %وفي المغرب 8 % (فرنانديث، 2020، ص2) أما بالنسبة لقطاع النقل خاصة النقل الجوي، أثرت الجائحة على إيرادات شركات النقل الجوي حيث توقفت الرحلات الجوية وساهمت في فقدان العديد لوظائفهم.

3-1-2- تزايد حجم الإنفاق الحكومي للحد من انتشار الفيروس. خصوصا حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي.(طلحة، 2020، ص22) حيث لجأت غالبية الحكومات في العالم وأيضا حكومات شمال إفريقيا إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، باتخاذ سياسات تحفيزية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي عن طريق السياسة النقدية وذلك بتشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي وكذلك قطاع الخدمات النقل والسياحة. (طلحة، 2020، ص24)

4-1-2-تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية: حيث تراجع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وإغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية وهو ما أدى إلى تأثر المشاريع الاستثمارية في دول شمال إفريقيا، وما له من تبعات على خلق وظائف جديدة خصوصا في قطاعات الصناعات الكهربائية وصناعات النقل.(تقرير أقل البلدان نموا عام 2021 ، 2021، ص10)

2-2-التداعيات الاجتماعية:

أثرت جائحة كورونا المستجد كوفيد-19 على الأفراد والمجتمعات ودول شمال إفريقيا بشكل كبير، حيث شهدت دول شمال إفريقيا اتخاذ تدابير العزل من أجل احتواء الجائحة، تراوحت التدابير بين

إغلاق الحدود وحجز السكان في منازلهم وإغلاق أماكن العبادة وحظر الصلوات الجماعية وتعليق تصاريح العمل للأجانب وإعادة السياح إلى بلدانهم، اضافة إلى حظر التجوال في عدة دول منها تونس، مصر، الجزائر ..(فرناندیث، 2020، ص2) وهذا ما أدى إلى الآثار التالية:

- الكثافة الديمغرافية التي تتميز بهادول شمال إفريقيا والاحتكاك الاجتماعي الدائم لأفراد المجتمع، وكثرة المناسبات العائلية صَعَبَت عملية الحجر ما أدى إلى تباين وجهات النظر بين أفراد المجتمع حول حضور التجمعات العائلية ما أدى إلى صراعات اجتماعية غير معهودة(التنقل بين العائلة- رفض استقبال الضيوف .....)
- تراجع الإحساس بالثبات عند الفرد والخوف الدائم والمستمر ما انعكس على كل سلوكاته الاجتماعية.
- عودة فتح النقاش أمام الاختلاف الطبقي، عدم قدرة الطبقات الهشة على الحصول على الغذاء والدواء.

هذا على الصعيد الفرد والمجتمع ويضاف إليها تداعيات مست منظومات العمل والتعليم والصحة وفق ما يلي:

2-2-1-تغير سوق العمل وزيادة معدلات الفقر:

حيث تغير سوق العمل على أساس الهامش المكثف من حيث مدى الكفاءة التي يعمل بها الناس والهامش الموسع أي عدد من يعملون. (هوغيفين، أسيفيدو، 2021، ص3) ما نتج عنه زيادة كبيرة في معدلات الفقر وظهور فقراء جدد نتيجة الجائحة وفقدان وظائفهم، واتساع التفاوتات وعدم المساواة من خلال أربع قنوات؛

أولا؛ الدخل من العمل وتشمل الفقدان المباشر للدخل بسبب المرض وآثار تقليص العمل وخفض الأجور على الدخل.

ثانيا؛ الدخل من غير العمل وتتعلق بفقدان التحويلات من المغتربين (المهاجرين) والتحويلات العامة ومدفوعات الدعم.

ثالثا؛ الاستهلاك فقد تأثر بشكل مباشر بتغيرات الأسعار والنفقات المفاجئة من المال الخاص على الرعاية الصحية في غياب التأمين.

رابعا؛ تعطل الخدمات التي تشمل التغذية بسبب عدم توفر مواد غذائية معينة. (هوغيفين، أسيفيدو 2021، ص3)

وقد بلغت نسبة التوقف عن العمل في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حوالي 23 % ما أدى إلى فقدان عدد كبير من الوظائف. كما خفضت نسبة كبيرة من الشركات عدد موظفيها على سبيل المثال في

الجزائر حوالي 17% من العدد الإجمالي للموظفين كما أجرت بعض الشركات تعديلات على برامجها بخفض ساعات العمل، تقليص الرواتب، إعطاء عطلات دون أجر...) ففي مصر وتونس انخفضت فيها كثافة العمل ب 66 و76 % على التوالي. (هوغيفين، أسيفيدو، 2021، ص ص،5-6)

كما ساهم فقدان الدخل(بسبب المرض أو فقدالوظيفة) في زيادة معدلات الفقر وعدم المساواة بشكل مباشر، اضافة إلى تأثر الفئات الفقيرة بشكل مباشر بتداعيات الجائحة بسبب عملها في قطاعات الصناعة الاستخراجية، السياحة، (فنادق، ملاهي، مطاعم، مقاهي)، تجارة التجزئة، النقل، البناء... (هوغيفين، أسيفيدو، 2021، ص7-9)

2-2-2-**عدم المساواة الاجتماعية**: تسببت الجائحة في تعميق عدم المساواة الاجتماعية القائمة في المجتمع، حيث تعرف منطقة شمال إفريقيا مستويات متعددة من فقر وصراعات وحالات هجرة وأزمات للاجئين نحو أوروبا. وما عمق من الأزمة هو عدم وجود مخططات للحماية الاجتماعية خصوصا للمواطنين المحرومين والضعفاء الذين يملكون موارد محدودة. يضاف إليها فقدان الوظائف خاصة الوظائف اليومية (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص33) ولعل أكثر الفئات التي عانت من الضعف والحرمان النساء والمسنين وأطفال والشباب.

*__بالنسبة للنساء__: تعاني النساء في دول شمال إفريقيا من المخاطر الصحية المتزايدة والنقص في الفرص الاقتصادية والعنف اللفظي والجسدي والنفسي. (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 36) وساهمت الجائحة في ارتفاع حالات العنف ضد النساء بسبب التعايش القسري وإغلاق المجتمعات المحلية والضغوط الاقتصادية وتزمت الأعراف، وقد سجلت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية ارتفاع المكالمات العاجلة والبلاغات الرسمية عن الاعتداء الجسدي والجنسي أثناء فترة العزل الاجتماعي في تونس مثلا ارتفعت المعدلات بحولي خمسة أضعاف كذلك الأمر في مصر وكذا تزايد حالات الطلاق.(الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص37)

*__بالنسبة للمسنين__: أثرت جائحة كورونا على الأشخاص المسنين خصوصا الذين يعانون من الأمراض المزمنة حيث عانوا من مضاعفات المرض والبعض منهم توفى جراء المرض، أما الباقي فقد تأثروا بتبعات الحجر الصحي أو العزل مع أفراد الأسرة أو مقدمي الرعاية الصحية اضافة إلى تعرض البعض إلى الإهمال. ورغم أن معظم المسنين في دول شمال إفريقيا يعيشون مع أقاربهم إلى أن الجائحة والإغلاق تسبب في تبعات نفسية وبدنية كبيرة على صحتهم.

***فئات الطفال والشباب:** أثرت جائة كورونا على فئات الشباب والأطفال خصوصا من الجانب النفسي من قلق واكتئاب وزيادة اللامبالاة والخمول جراء الإغلاق، اضافة إلى اضطرابات في التعليم وانعدام الأمن الغذائي وزيادة الفقر والبطالة. (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، ص ص 43-44)

كذلك أثرت جائحة كورونا المستجد (كوفيد19) على الصحة النفسية لكل الفئات المجتمعية، والتي تتجلى في مجموعة الخصائص المتمثلة في الثقة بالنفس والإيمان بقدرتها على مواجهة الصعاب والتحديات سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو صحية فالحصانة النفسية هي امتلاك الفرد القدرة على مواجهة الأزمات والضغوط النفسية وتحمل المصاعب. وقد ترك الحجر الصحي آثار نفسية كبيرة نتيجة زيادة مشاعر الخوف والقلق والهلع ين الناس خصوصا قبل اكتشاف اللقاحات، كما أثبتت الدراسات أن الأفراد الذين كانوا يعيشون بمفردهم هم الأكثر استعداد للمعاناة النفسية.(جبير، 2021ص41)

2-2-3- قصور السياسات التعليمية: كشفت الجائحة عن جوانب القصور في السياسيات التعليمية في دول شمال إفريقيا خصوصا التعليم الأساسي بكل أطواره، من حيث استمرارية التعليم في أوقات الأزمات واستدامته حيث توقفت الدراسة في جميع الأطوار التعليمية من المدارس والجامعات ولم تستطع مواصلة التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني للأسباب التفاوت الرقمي وكذا العدالة الرقمية ما عطل العملية التعليمية وأثر سلبا على التلاميذ والطلبة.

فقد فتحت الجائحة النقاش حول تشكيل طرق وأساليب التعليم وإحداث ثورة في مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ما يطرح تحديات كبيرة لدول شمال إفريقيا خاصة ما تعلق بالبنية التكنولوجية غير المستوفية للمعايير في المؤسسات التربوية وكذا مؤسسات التعليم العالي وأيضا وصول كل التلاميذ والطلبة إلى التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني. ما يفرض على الدول زيادة الاستثمار في قطاعات التربية والتعليم.

اضافة إلى زيادة معدلات الفقر وفقد الوظائف، وعدم المساواة الاجتماعية وقصور السياسيات التعليمية فقد كشفت الجائحة العديد من أوجه عدم المساواة خصوصا ما تعلق بتوفير الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي، بالنسبة لبعض الدول تمتلك الموارد ودول لا تمتلك الموارد لذا يتوجب التصدي لوجه التفاوت الهيكلي ومعالجة الوضع والسعي نحو توفير نظم الحماية الاجتماعية للعديد من الفئات المجتمعية.

3 . الآليات المنتهجة في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في دول شمال إفريقيا.

3-1- التدابير الاقتصادية:

تنوعت وتعددت طرق معالجة أزمة جائحة كورونالمستجد -كوفيد 19 في الجانب الاقتصادي، حسب الظروف الاقتصادية للدول كما يلي:

3-1-1-جهود البنوك المركزية والمؤسسات النقدية؛ قامت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول شمال افريقيا بتبني سياسات نقدية من خلال خفض أسعار الفائدة. (طلحة، 2020، ص31) حيث خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس، اضافة إلى تقديم حزمة لدعم القطاع الخاص من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية وإنشاء صناديق استثمارية وضمان حكومي للائتمان المصرفي الجديد، اضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود 3% .

كما خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة النقدية بمقدار 300 نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة الواحدة، كما وجه البنك المركزي المصارف التجارية بالسماح بتحديد حدود ائتمانية لمقابلة تمويل عمليات الاستيراد للسلع الضرورية، وتلك التي تساهم في الحد من انتشار فيروس كورونا مثل المعقمات الطبية والأقنعة الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية.(طلحة، 2020، ص ص 34،35) وبالنسبة للجزائر خفضت الإنفاق بنسبة 30% أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. (طلحة، 2020، ص39)

3-1-2-تدابير دعم القطاع الخاص: حيث قامت دول مثل الجزائر، تونس، مصر، بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إتخاذ تدابير في شكل أجور من أجل تفادي التعطيلات في سوق العمل وتُقدر المساعدات في منطقة شمال افريقيا بحوالي 25 % وهو مستوى جيد مقارنة بمناطق أخرى من العالم مثل جنوب آسيا، إفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية. فالشركات التي تلقت الدعم من قبل الحكومات معظمه كان في شكل دعم للأجور والباقي تخفيضات ضريبية أو تأجيل التحصيلات الضريبية، التحويلات النقدية، تيسير الحصول على الائتمان.

3-1-3- خفض الإنفاق العام : أي خفض الانفاق غير الضروري أو تأخيره؛ حيث قامت العديد من دول شمال إفريقيا بهذا الإجراء على سبيل المثال الجزائر قامت بخفض الإنفاق بحوالي 30% وتخفيض فاتورة

الاستيراد بحوالي 30 % أي ما يعادل 10 مليار دولار و 6% من الناتج المحلي الإجمالي.(الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص58)

3-1-4- **زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية لمنع تفاقم الآثار السلبية:** حيث عملت دول شمال إفريقيا على تسريع عملية الرقمنة في العديد من القطاعات، خصوصا لأجل الفئات المحرومة، وذلك بتسريع عملية رقمنة الأنشطة وإدماج أنظمة العمل عن بعد، كذلك ازدهرت التجارة الإلكترونية وزيادة التسوق الرقمي أثناء الجائحة، كما تضتعفت نسب الولوج إلى الانترنت واستخدام التكنولوجيا الرقمية. (هوغيفين، أسيفيدو ، 2021، ص13)

3-2-التدابير الاجتماعية:

على الصعيد الاجتماعي اتخذت الدول العديد من التدابير في مجال السياسات الاجتماعية استهدفت بالدرجة الأولى الفئات الاجتماعية الفقيرة والضعيفة، حيث بذلت دول شمال إفريقيا جهودا مؤسسية وسياساتية غير مسبوقة لدعم الأسر والشركات طوال فترة الأزمة تراوحت بين الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية وسياسات العطل والحماية من البطالة والتحويلات النقدية وإعانات الأسعار أو الإعفاءات من الرسوم. (Oecd,2020)

3-2-1 مساعدة الفئات الفقيرة: على سبيل المثال، في تونس أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بيقيمة 1.6 مليار دولار أي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، تشمل عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بقيمة 150 مليون دينار تونسي.(طلحة، 2020، ص30) كما قامت بمجموعة تدابير من أجل إدماج الفقراء من أجل تفادي التفاوت ومنها:

-مساعدة الأسر المحتاجة بمنحة بقيمة 50 دينار تونسي و60 دينار في أشهر أفريل وماي 2020 لحوالي 260 ألف أسرة محتاجة.

-مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود ل370 ألف أسرة بمنها 200 دينار في أفريل وماي 2020.

-الأسر التي ترعى شخصا بدون دعم أسري ، منح779 أسرة 200 دينار في أفريل 2020.

-مساعدة أصحاب التقاعد المنخفض منح 140 الف أسرة 100 دينار في أفريل وماي 2020.

-مزيج من الأسر (ماعدا ذات الدخل المحدود)حوالي 301149 أسرة بمحنها 200دينار شهر ماي.

غير أنه بالرغم من قلة مساعدات الدولة إلا أن هاته التدابير ساهمت في استعادة الثقة وتقوية العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. وعلى المدى المتوسط والبعيد من المتوقع أن يقفز الفقر في تونس من 13.7% قبل الجائحة إلى 20.9% بعدالجائحة. (هوغيفين، أسيفيدو ، 2021، ص12)

كما قامت مصر بتنفيذ برامج تكافل وكرامة للمساعدة الاجتماعية يشمل أكثر الفئات ضعفا. (تقرير منظمة التعاون الاسلامي، ص66) كذلك أصدرت الحكومة المصرية قرارات برفع المعاشات بنسبة 14% كما وسعت برامج النقدي المباشر أبرزها برنامج تكافل وكرامة، وطرحت مبادرة لدعم العمالة المؤقتة استهدفت 1.6 مليون عامل بمنحة شهرية بقيمة 500 جنيه مدة 3أشهر.(عبده، 2021،ص173)

وأطلقت بعض الدول آليات من أجل التبرع للفئات الضعيفة من خلال تشجيع التضامن في المجتمع منها المغرب. وعموما بالنسبة لدول شمال إفريقيا لم تستطع توسيع سبل الحماية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كافية لتخفيف آثار الجائحة.

3-2-2- التضامن المجتمعي: لعل أبرز ما ميز الجائحة على الصعيد المجتمعي هو مظاهر التكافل والتآزر المجتمعي في دول شمال إفريقيا، ففي الجزائر ساهمت جمعيات المجتمع المدني والمجموعات الخيرية إلى جانب الحكومات والهيئات المحلية خلال الجائحة بتوسيع نطاق أنشطتها وتقديم المساعدات في المناطق الحضرية وحتى المناطق الريفية والنائية. وقد طرحت الجائحة تحديات غير مسبوقة للمنظمات الخيرية وهي التكيف بسرعة لتقديم الخدمات حتى عن بعد خصوصا ما تعلق بالدعم النفسي للفئات الضعيفة (على حافة الهاوية؛ العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19، 2021، ص51) وقد نجحت الجمعيات في القيام بدورها رغم قلة إمكانياتها.

3-2-3- استجابة الأنظمة الصحية: كشفت الجائحة ضعف الأنظمة الصحية وعدم تأهبها للتعامل مع جائحة عالمية. خاصة في دول شمال إفريقيا التي تتميز عموما بانخفاض الرعاية الصحية وعدم الجاهزية للطوارئ. كما تميزت مرحلة الجائحة بعدم كفاية مهني قطاع الصحة وكذا مرافق ومختبرات التشخيص وآليات مراقبة الأمراض. كل هذه الأسباب دفعت الدول في المنطقة إلى اتخاذ مجموعة من البروتوكولات لتطوير ومساندة الأنظمة الصحية من أجل ضمان توفير خدمات التشخيص والعلاج للمحتاجين والمتضررين رغم وجود أزمة توفير الأسِرَة الكافية بالعناية المركزة لعلاج الأعداد المتزايدة والحالات الحرجة.(بيومي، 2022، ص 488) غير أن كل التدابير بقيت غير كافية أمام تحديات كبيرة لقطاع الصحة في دول المنطقة التي يمكن تلخيصها في: محدودية التمويل ونقص المورد البشري ومحدودية التجهيزات والمعدات الطبية. (عبده، 2021، ص177) ما يجعل نوعية الأنظمة والخدمة الصحة منخفضة وكذا غير موزعة بشكل عادل على تراب كل دولة من دول شمال إفرقيا حيث تتركز غالبية الخدمات الصحية في العواصم والمدن الكبرى.

لكن من إيجابيات الجائحة على قطاع الصحة في دول شمال إفريقيا هو بداية توجه الحكومات إلى زيادة ميزانية القطاع والعمل على معالجة جوانب القصور والخلل تدريجيا، كذا بداية إنتاج اللقاح بشراكة صينية مثلما هو الحال في الجزائر .

4 . تحديات بناء سياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في دول شمال إفريقيا.

كشفت جائحة كورونا المستجد كوفيد19 عن العديد من جوانب القصور والخلل في السياسيات المنتهجة من قبل دول شمال إفريقيا، ما يحتم على هذه الدول بذل المزيد من الجهود والعمل على معالجة مكامن الخلل من أجل بناء سياسات ناجعة ومجابهة التحديات على المستوى الداخلي والخارجي.

4-1- التحديات الداخلية :

-**ارتباط النمو الاقتصادي بتقلبات سوق النفط الدولية**: في المنطقة العربية عموما وشمال إفريقيا خصوصا، فالبلدان المصدرة للنفط تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط، وتمتد الآثار إلى دول أخرى بطريقة غير مباشرة عندما تصل تبعات التقلب إلى التحويلات المالية وصناديق التنمية نتيجة قلة تنوع اقتصاديات هاته الدول، ما يستوجب تكثيف العمل لتنويع الاقتصاد.

- **دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد**: باعتباره ركيزة لاستراتيجية التعافي بعد أزمة كورنا وذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للنشاط غير الرسمي والتي تشمل نقص فرص العمل وكذا التنظيم الضعيف للضمان الاجتماعي. (United Nations, 2020)

-**ضعف العلاقة بين النمو والتشغيل والفقر**: فقد شهدت دول المنطقة نموا اقتصاديا مرتفعا قبل الأزمة المالية العالمية 2008، لكن ذلك لم يوفر فرص عمل كافية ولائقة للقوى العاملة المتزايدة باستمرار مع مستويات تعليمية مرتفعة، التي تتجه إلى القطاعات غير النظامية للعمل بأجور زهيدة.

- **الاعتماد على الواردات الغذائية**: بالرغم من توفر المنطقة على طاقات كبيرة للتنمية الزراعية غير أنها تبقى تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية ما يجعلها أكثر عرضة للأزمات مثل أزمة الجائحة التي تسببت في ارتفاع الأسعار نتيجة عملية الإغلاق. (كوفيد 19 والمنطقة العربية، 2020، ص ص، 17،18) حيث ينبغي العمل على استمرار الإنتاج الزراعي وتوسيعه لاسيما زراعة القمح والحبوب لمعالجة النقص المحتمل في الأغذية على الصعيد الوطني، وتيسير الحصول على مدخلات الإنتاج واستئجار مساحات من

الأراضي العامة لزراعتها وإزالة القيود على التجارة. اضافة إلى القيام بحملات توعية من أجل تشجيع تغيير السلوك وترشيد الاستهلات وتحسين مرافق التخزين وتشجيع الناس على الحد من فقدان الأغذية وهدرها.

-**الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الخضراء والمبتكرة** : وأيضا قليلة الاستهلاك للكربون، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وفي دعم الترابط بين العلم والسياسات ودعم المشاركة الفاعلة من أجل التصدي لأزمات المستقبل.

- **تعزيز إصلاحات نظم الحماية الاجتماعية:** من أجل تحقيق المساواة في الدخل والصحة والتعليم والإسكان وبناء مدن مستدامة. والبحث في سبل زيادة الاستثمارات في المجالات التي تؤدي دورا حاسما في التنمية البشرية. وأيضا بمراجعة الاستراتيجيات الوطنية للشباب بهدف ضمان الاحتواء والمشاركة الشاملة ودمج الشباب في النظم التعليمية الجديدة سواء نظامية أو عن بعد وكذا في التدريب المهني من أجل دمجهم في سوق العمل.(كوفيد 19 والمنطقة العربية، 2020، ص24)

-**تعزيز دور السلطات التنفيذية والهيئات المحلية** : من أجل ضمان توجيه والتنسيق للسياسات المحلية وتدابير الدعم الدولية الموجهة نحو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وكذا بحث سبل تعبئة الموارد المحلية من تصميم السياسة الضريبية وتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات والإدارة المالية والتخطيط المالي وتعزيز القدرة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والعمل على زيادة الدعم المقدم إلى بنوك التنمية الوطنية لتعزيز نمو قاعدة ريادة الأعمال المحلية وقدراتها الإنتاجية. (تقرير أقل البلدان نموا عام 2021،ص 23)

فتعزيز وتفعيل دور الهيئات المحلية يعتبر عاملا حاسما في تجاوز التحديات المرتبطة بالجائحة، فتزويد هاته الهيئات بالدعم المالي والتقني من شأنه إحداث الفرق وهذا لقرب الهيئات المحلية من المواطنين ومعرفتها باحتياجاتهم.(تقرير أقل البلدان نموا عام 2021، 2021، ص19)

-**تعزيز القدرات الوطنية:** حيث تعتبر مسألة بناء القدرات طريقة بناء تنمية شاملة ومستدامة، كما تعد ريادة الأعمال شرطا بالغا الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، خصوصا في مجالات اكتساب القدرات الإنتاجية ومراكمتها ورفع مستواها في سبيل تعبئة الموارد المحلية، ويتطلب تعزيز ريادة الأعمال المحلية تعزيز نظام الابتكار الوطني الذي يمكن الشركات المحلية من بناء القدرات التكنولوجية. (تقرير الدول الأقل نموا عام 2021، ص23)

فتحقيق التنمية يكون بالاستثمار في القدرات المهنية والفكرية والتكنولوجية خصوصا لفئات الشباب من أجل ذلك ينبغي وضع سياسات خاصة بالشباب خصوصا في الدول العربية وتعزيز تنسيق الجهود عبر الحكومة والمجتمع المدني من أجل مراقبة وتقييم التدابير والسياسات لإشراك الشباب بشكل فعال.

-**تعزيز دور القيادة:** تعد من العوامل المحورية لنجاح الاستجابة على صعيد السياسات، فالتواصل الجيد من قبل القيادة يولد الشعور بالاستقرار في أوقات الأزمات وحالات عدم اليقين، وباعتبار أن القيادة الفعالة على المستويين الوطني والمحلي جزءا لا يتجزأ من صياغة السلوك الفردي والمجتمعي، من أجل ذلك ينبغي إشراك القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص المؤثرين، والقيادات الدينية وتقاسم المعلومات معهم.(حماية الإنسان والاقتصاد، 2020، ص18)

-**بناء مؤسسات قوية:** ترتكز على مبادئ الحوكمة بالانفتاح والشفافية والمساءلة حتى تستطيع الدول التغلب على الأزمات، من أجل صون كرامة المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفساد، حتى يتحقق الاستقرار الدول وتنتهي كل بوادر الصراعات. لأن تأثير تفاقم عدم المساواة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي على الاستقرار السياسي ما يفتح مجالا لانتشار التطرف، ويشكل تهديدات على المنطقة بأكملها.

-**التعاون المتعدد الأطراف وبناء السلام:** كشفت الجائحة عن نقص جسيم في الاستثمار في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية في العديد من دول العالم ودول شمال إفريقيا خصوصا، مع توسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الصحي يتوجب الاستثمار في الآليات المحلية والاقليمية والعالمية ما يساهم في تعزيز حماية المواطنين إزاء التحديات الصحية الاجتماعية والاقتصادية. (كوفيد 19 والمنطقة العربية، 2020، ص21)

4-2- التحديات الخارجية:

يتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي بوجود نظام مقبول من العلاقات بين أطراف المجتمع ويقابله حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف ببعضها فيقع النزاع والعداء. (الصفار، 2005، ص15) فالاستقرر السياسي والاجتماعي هو الذي يتيح للدول والمجتمعات فرص التنمية والبناء ويمكنها من مجابهة التحديات الخارجية، في حين أن انعدام الاستقرار يضعف المجتمعات ويبقيها في دوائر التخلف. لذا فانتهاج خيار الشراكة والتعاون والعمل الجماعي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (الصفار، 2005، ص ص، 57-58)

ويتحقق الاستقرار الاجتماعي بتوفر العدالة الاجتماعية في الدولة بغياب مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وانعدام الفرروق بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويعم شعور

الإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة لجميع المواطنين دون تمييز. ما يثبت قيام الدولة بمسؤولياتها تجاه المجتمع. وفي هذا السياق يتوجب على دول شمال إفريقيا ما يلي:

-تكثيف التعاون والتنسيق الحكومي بين بلدان المشرق العربي ودول شمال إفريقيا والتغلب على الانقاسامات السياسية وإطلاق مبادرات التعاون والدعم المتبادل على المستويات المادية والتقنية والمالية،(فرناديث، 2020، ص5) مثلا إعادة تنشيط المبادرات الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي وربط جسور التعاون بينه وبين دول المشرق العربي والخليج.

-العمل على تشجيع التحول الرقمي وتوحيد معايير العمليات والأنشطة خصوصا في النقل والتجارة وأتمتة العمليات الجمركية من أجل ضمان تدفق السلع عبر الحدود

-تشجيع وتنسيق إدارة الحدود باستخدم التكنولوجيا الحديثة لتبادل البيانات من أجل تيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية. (آثار جائحة كوفيد على النقل في المنطقة العربية، 2020، ص4)

-العمل على إزالة جميع الحواجز المتبقية أمام تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية من أجل تعزيز التبادل التجاري داخل منطقة شمال إفريقيا ومنطقة المشرق العربي.

- تنسيق العمل بين دول شمال إفريقيا ودول المشرق العربي على تسهيل إجراءات تفعيل الصندوق العربي للأمن الغذائي المقترح بموجب قرار صادر عن جامعة الدول العربية وذلك بدعم من مختلف صناديق التنمية العربية. (فيروس كورونا التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020، ص5)

-تعزيز الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من خلال ضمان الحصول على الغذاء الميسور وتوسيع تغطية نظم الحماية الاجتماعية من الرعاية الصحية والتحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة.(ضريبة التضامن في مواجهة أثر جائحة كوفيد 19 على الفقر في المنطقة العربية، 2020، ص4)

5. الخاتمة:

أثرت جائحة كورونا المستجد (كوفيد 19) على دول ومجتمعات شمال إفريقيا كثيرا، على المستوى الاقتصادي تركت أضرار كبيرة خصوصا في قطاعات الطاقة والسياحة كما تسببت في فقدان الدول سواء نفطية او غير نفطية لأكثر من نصف مداخيلها بسبب انكماش الاقتصاد العالمي، وعلى المستوى الاجتماعي ساهمت الجائحة في زيادة معدلات الفقر وظهور شريحة من القراء الجدد وفقدان الوظائف وضعف الحماية الاجتماعية وزيادة الهوة واللامساواة الاجتماعية، غير أن الآثار التي خلفتها الجائحة يمكن الاستفادة منها بمعالجة جوانب الخلل والقصور في السياسات المتبعة من قبل دول شمال إفريقيا

من أجل التعافي من آثار الجائحة وكذامن أجل بناء سياسات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا. وكذا لزيادة التعاون الإقليمي من أجل تحقيق الأمن والتنمية وأيضا الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحديات العالمية القادمة وفي هذا السياق نورد التوصيات التالية:

- إعادة التفكير في نهج التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي الذي تعمل به أغلب القوى ا لعاملة في منطقة شمال إفريقيا والذي يفتقر إلى التعاقدات الرسمية والتأمين.

- تحسين أنظمة البيانات والشفافية من أجل التعافي الاقتصادي وتحسين القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات.

- دعم التحول الرقمي في كل القطاعات، حيث أثبتت الجائحة الدول التي تعرف تحولا رقميا كانت أكثر استعدادا للتعامل مع الأزمة.

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا تيسير السبل من أجل مشاركة القطاع الخاص في التنمية بتهيئة وتوفير بيئة داعمة للقطاع الخاص وريادة الأعمال والابتكار في كل القطاعات.

- تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية حتى تكون متلائمة مع مختلف الفئات المجتمعية.

- الاستثمار في بناء وتطوير القدرات المحلية والوطنية وكذا تعزيز سبل التعاون البيني بين دول شمال إفريقيا وكذا التعاون الإقليمي خصوصا دول المشرق العربي والتعاون الدولي.

6. قائمة المراجع:

- شيماء أحمد حنفي، سياسات تخفيف تداعيات جاحة كوررونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020.
- محمد السيد بيومي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الأسرة في المجتمعات العربية**، مجلة الآداب، العدد 140، 2022.
- علي سعدي عبد الزهرة جبير، **الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 07، العدد 01، 2021.
- عبده موسى، **مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في مصر التداعيات والسياسات**، مجلة حكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 02، مارس 2021.
- يوهانيس هوغيفين، غلاديز لوبيز أسيفيدو، **تقرير آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، البنك الدولي، 2021.
- **تقرير أقل البلدان نموا عام 2021**، الأمم المتحدة، جنيف 2021.

- **آثار جائحة كوفيد-19 على النقل في المنطقة العربية** ، الإسكوا، 2020.

- **فيروس كورونا التخفيف من أثر الوباء على الفقر و انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، الإسكوا، 2020.

- **ضريبة التضامن في مواجهة أثر جائحة كوفيد 19 على الفقر في المنطقة العربية**، الإسكوا، 2020.

- **فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية**، الاسكوا، 2020.

- **كوفيد 19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل**، الأمم المتحدة، جويلية، 2020 .

- الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل2020.

- هيثم عميره فرناندث، **فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية**، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 2020/39، مدريد 2020.

- علي محمد الخوري، **مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة**، القاهرة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020.

- حسن موسى الصفار، **الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

- **الاستجابة لأزمة فيروس كورونا كوفيد 19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، OECD، أكتوبر 2020.

- **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**، منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، ماي 2020.

- **حماية الإنسان والاقتصاد استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19**، البنك الدولي، واشنطن، 2020

- **تقرير أقل البلدان نموا عام 2021**، الأمم المتحدة، جنيف 2021.

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **على حافة الهاوية: العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19**، جنيف، 2021.

-United Nations (2020), Social protection responses to the Covid-19 crisis in the MENA/Arab States region.